



منظمة المدن العربية
المعهد العربي لإنماء المدن

ملامح أزمة السكن الاجتماعي والاقتصادي بانواكشوط
وجوانب تدخلات الفاعلين الاجتماعيين

د. السالك ولد مولاي ولد احمد الشريف

المصدر

ندوة السكن الصحي الاقتصادي المستدام .. في المدن الصغيرة والمتوسطة
١٠ - ١٢ مارس ٢٠١٠م، دنقلا / جمهورية السودان
سجل البحوث و أوراق العمل

جميع الحقوق محفوظة للمعهد العربي لإنماء المدن

ملاح أزمة السكن الاجتماعي والاقتصادي بانواكشوط وجوانب تدخلات الفاعلين الاجتماعيين

د. السالك ولد مولاي ولد احمد الشريف

مدرس باحث بجامعة انواكشوط

مكلف بالدراسات العمرانية بخليبة الدراسات والمشاريع بمجموعة انواكشوط الحضرية

مقدمة

لقد تم الاعتراف بحق الإنسان في السكن عام ١٩٤٨ حين صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم من خلاله تثبيت الإسكان كعنصر أساسي من عناصر الحق في المستويات المعيشية الملائمة مشفوعا بالاحتياجات البشرية الأساسية كالغذاء والملبس والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. والأهم من ذلك أن الدول لدى قيامها بإقرار العهد بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ عاهدت نفسها باتخاذ ما يتناسب من خطوات لضمان تحقيق (على نحو تدريجي) الحق في السكن الملائم إذا أدركنا الأهمية الجوهرية للتعاون الدولي في ذلك المسعى.^١

إن السكن حاجة اجتماعية أساسية ويمثل مؤشرا على مستوى حياة السكان، "فإذا كان توفير الغذاء يمثل المطلب الأساسي للبشر فإن السكن يحتل المرتبة الثانية، وقد ظل هذان الهدفان محط اهتمام السكان والشعوب في مختلف العصور، لكن أي منهما لم يتحقق ببلدان العالم الثالث بفعل تنوع المسائل اللازمة لتوفيرهما أمام محدودية الإمكانيات المتوفرة"^٢

وهكذا أصبحت مسألة السكن من أهم الإشكاليات المطروحة على مستوى هذه البلدان، حيث دأب الباحثون على تناولها من عديد الزوايا، باعتبارها أزمة تتجسد مظاهرها في النقص الكمي والكيفي في السكن انطلاقا من عدد الوحدات السكنية وتجهيزاتها ومرافقها وكثافتها وتدهورها. ولعل ما يميز هذه الأزمة هو أنها لا تمس الفئات الاجتماعية الفقيرة وحدها بطبيعة الحال، بل تشمل إلى جانب ذلك فئات عريضة ذات سيادة وإمكانيات في عديد المجالات الاستهلاكية الأخرى لكنها لم تتمكن من الخروج عن دائرة هذه الأزمة بفعل التركيز الحضري الشديد وندرة الأراضي"^٣.

^١ منير سليمان (احمد)، ١٩٩٦، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، ص ٣١

^٢ BOUHABA (Mohamed), 1986, Le logement et la construction dans la stratégie algérienne de développement, in, Habitat, Etat et Société au Maghreb, édition CNRS, 1988, p. 151

^٣ EL KADI (G.), 1987, L'urbanisation spontanée au Caire, Tours, URBAMA fasc. de recherche n°18, p. 117

وإذا كانت ظاهرة السكن العشوائي التي تنتشر في مختلف بلدان العالم النامي تمثل في أغلب الحالات انعكاسا واضحا لأزمة السكن بهذه البلدان*، فإن عديد الدراسات بينت ارتباطا وثيقا بين هذا النمط العمراني والنقص الكمي و/ أو الكيفي في المساكن، وخاصة في ظل النمو السريع للمدن وعدم توفر العرض في المساكن وإقصاء الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف من سوق الإسكان.

ورغم أن حدة أزمة الإسكان وتجلياتها تختلفان حسب الظروف الاقتصادية للبلدان ومستويات التنمية فإن الفوارق واضحة بين مدن الإقليم الواحد، فالمدن الكبيرة بما تملكه من مؤهلات وقدرات اقتصادية استطاعت أن تتقدم أشواطاً هامة في توفير المأوى للسكان معتمدة في ذلك على طاقات البلد وإمكاناته المتاحة كالعواصم والمراكز الحضرية العامة، في حين ظلت المدن الصغيرة والمتوسطة بمنأى عن تقديم الحلول العاجلة لإشكالية السكن حيث تمس فئات عريضة من السكان ظلت خارج نطاق السياسات السكنية وبعيدة عن الدعم الحكومي وتدخلات الدولة.

وإذا كانت بعض العواصم يمكن أن تصنف في هذا الإطار فإن مدينة انواكشوط لا تزال بعيدة عن هذا المنوال سواء من حيث نجاعة السياسات وتقديم الحلول لهذا الإشكال بصورة خاصة، أو من حيث قدرة المدينة على تجاوز أزمات النمو الحضري بصورة عامة. وهو ما يجعل دراسة أزمة السكن أولى أن تبدأ من هذه المدينة العاصمة المتوسطة العدد السكاني (حوالي ٨٠٠,٠٠٠ ألف نسمة) المستقطبة المجال الوطني (٣/١ من سكان البلاد) حيث لا تزال السلطات عاجزة عن تلبية حاجيات السكان ناهيك عن التفكير في إيجاد حلول للمشاكل المطروحة على مستوى المدن الصغرى والمتوسطة بالبلاد.

وحيث بنا في هذا الصدد قبل الاستفاضة في دراسة مشكل السكن الاقتصادي والاجتماعي والفاعلين الأساسيين في هذا القطاع أن نتعرض بصورة موجزة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي تنتزل فيها إشكالية السكن بمدينة انواكشوط، كاشفين في مرحلة أولى ملامح انعكاسات تلك الظروف على أزمة المجال الحضري وتداعياتها السلبية على قطاع الإسكان بالذات، في حين أننا سنتعرض لاحقا لأهم الفاعلين المتدخلين مركزين على دور الدولة بما هي أهم فاعل اجتماعي وبما هي أداة للضبط والتنظيم الاجتماعي، دون أن ننسى تدخلات القطاع الخاص قبل أن نحاول أن نخرج في نهاية هذا العمل بتوصيات من شأنها توضيح الأسس والمرتكزات التي ينبغي أن تستند عليها الرؤية الاستراتيجية لمعالجة أزمة السكن الاقتصادي والاجتماعي بالمدينة.

* أنظر في هذا لإطار أعمال كل من الطيباشي، الشابي، القاضي... الأزمة هنا بأبعادها الشاملة من حيث نقص المساكن من جهة أو عدم تلاؤمها مع إمكانيات الفئات الاجتماعية الضعيفة من جهة أخرى.